

إمتحان السادس الثالث للسنة الجامعية 2025/2026 في مقياس القانون الدولي العام
للمجموعتين أ - ب

اللقب والاسم: _____
الرقم التسلسلي: _____
الفوج: _____
المجموعة: _____

أجب عن السؤال الآتي:

س/ يعد التفويض مرحلة وإجراء من إجراءات إبرام الاتفاقيات الدولية . اشرح ذلك؟
الإجابة:

طبقاً لنص المادة الثانية فقرة 1 (ج) من اتفاقية فيينا لعام 1969 المتعلقة بقانون المعاهدات : " يقصد بـ : وثيقة التفويض الكامل الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة في الدولة التي تعين شخصاً أو أشخاصاً لتمثيل الدولة في المفاوضة ، أو في اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه ، أو في التعبير عن رضا الدولة الالتزام به أو في القيام بأي تصرف آخر يتعلق بالمعاهدة "، التفويض إذا هو إجراء لإبرام اتفاقية حيث تقوم سلطات الدولة بتعيين شخص أو مجموعة من الأشخاص في شكل هيئة أو فد كممثلين لها للمشاركة في عقد المعاهدة وللقيام بهذه المهمة يتم تزويدهم بوثيقة التفويض وهو ما يعرف بالوفد الممثل للدولة وفي لقاء وفود الدول يتم تبادل وثائق التفويض بينهم إذا كانت المعاهدة ثنائية أما إذا كانت متعددة الأطراف فيتم تقديمها للجهة الراعية للمؤتمر.

يكمل دور الوفد الممثل للدولة في القيام بالتفاوض بشأن نص المعاهدة أو عند اعتمادها أو توثيقها أو عند الإعراب عن موافقة الدولة التي يتبعونها على التزامها بالمعاهدة أو للقيام بأي عمل آخر إزاء المعاهدة. كما هو وارد في نص الفقرة 1 (هـ) من المادة الثانية أعلاه: " يقصد بـ : الدولة المتفاوضة الدولة التي أسهمت في صياغة نص المعاهدة واعتمدها "، التفويض هو إجراء داخلي لكل دولة ويعد الشخص ممثلاً لدولته في الحالات التالية:

– إذا قدم وثيقة التفويض المطلوبة حسب المادة 7 فـ 1 من اتفاقية فيينا لعام 1969 المتعلقة بقانون المعاهدات: " 1- يعتبر الشخص ممثلاً للدولة من أجل اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو من أجل التعبير عن رضا الالتزام بالمعاهدة في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) إذا أبرز وثيقة التفويض الكامل المناسبة؛ أو
(ب) إذا بدا من تعامل الدول المعنية أو من ظروف أخرى أن نيتها انصرفت إلى اعتبار ذلك الشخص ممثلاً للدولة من أجل هذا الغرض ومنحها تفويض كامل.

2- يعتبر الأشخاص التالون ممثلي لهم بحكم وظائفهم، دون حاجة إلى إبراز وثيقة التفويض الكامل:

(أ) رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، من أجل القيام بجميع الأعمال المتعلقة بعقد المعاهدة؛
(ب) رؤساءبعثات الدبلوماسية من أجل اعتماد نص المعاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدين لديها؛
(ج) الممثلون المعتمدون من قبل الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى هيئاتها وذلك من أجل اعتماد نص المعاهدة في ذلك المؤتمر أو المنظمة أو الهيئة".

– فإذا لم يقدم ممثل الدولة أي وثيقة تثبت صفتة كممثل دبلوماسي لها فإن أي عمل يقوم به ليس له أي أثر قانوني تجاه دولته إلا إذا أجازته دولته في وقت لاحق ومنه تصبح ملزمة بها ، أو إذا اتضح من الظروف أنه كان في نية دولته اعتبار هذا ممثلاً لدولته طبقاً لما نصت عليه المادة 8 من اتفاقية فيينا حيث جاء فيها: «لا يكون التصرف المتعلق بعقد المعاهدة الذي قام به شخص لا يمكن اعتباره بموجب المادة 07 مخولاً لتمثيل الدولة لذلك الغرض أي أثر قانوني ما لم تجزه تلك الدولة».

إذا كانت المعاهدة ثنائية : بعد إعلان الدولتان عن رغبتهما في عقد المعاهدة يتقدم ممثلو الدولتان للاجتماع في المكان والزمان المتفق عليهما ويجلس الوفدين متقابلين لتبادل وتسليم الوثائق ولمناقشة الموضوعات المطروحة ومن الأفضل أن يحمل كل طرف مشروععاً كنموذج للمعاهدة لإجراء التنسيق بين المشروعين وتحديد النقاط المتفق عليها، أما إذا كانت المعاهدة متعددة الأطراف: هنا تتشكل لجنة تتولى مهمة وضع مشروع معاهدة ويكون مطروحاً للتفاوض ويقوم كل طرف ممثلاً لدولته بتدوين ما توصل إليه المتفاوضون من نقاط التقاء واختلاف ليتم فيما بعد نقلها إلى دولهم لأخذ رأيها وتحديد النقاط المتفق عليها بعدها تتولى لجنة قانونية صياغة نصوص المعاهدة.